المحاضرة الثانية

تهدف المحاضرة2: إلى تمكين الطالب من معرفة مفاهيم المقياس باعتبار أن المادة العلمية في السوسيولوجية تتطلب إدراك المصطلحات وفهم معاني الفاظها.

- الإطار المفاهيمي للظاهرة النقابية. (مفهوم النقابات العمالية..)

سوف نشير في بداية المحور الأول المفاهيمي بالتساؤل حول الحركة العمالية والحركة النقابية ؟،الحركة العمالية سابقة على الحركة النقابية التي تتعاطى جدلا مع ما هو سياسي؛ وأنها لا يمكن أن تكون تابعة للحركة العمالية، أو جزء لا يتجزأ منها، أو مجالا للإعداد والاستعداد لتأسيس حزب معين، ما دامت مبدئية. وانطلاقا من هذا التنافي بين الحركة العمالية، والحركة النقابية، الذي لا يلغي العلاقة الجدلية بينهما، نسجل:

الحركة: بالفرنسية Mouvement بالإنجليزية Move الحركة ضد السكون ولها عند القدماء عدة تعريفات نذكر منها: **الحركة** هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج، ومعنى التدريج هو وقوع الشيء في زمان بعد زمان. وقد أطلق (أوغست كونت) **لفظ الحركة** على التغير الجمعي في الأفكار، والآراء، و النزاعات، وعلى تغير التنظيم الاجتماعي. مثال ذلك في قوانين الحراك او التحريك الاجتماعي((Dynamique Social () والحركة بمعناها اللغوي : تعني التحرك من مكان لآخر، والحركة ضد السكون؛ أي الانتقال من موضع لآخر، ومن حالة لأخرى(ج) حركات () الحركة العمالية هي حركة تأليف بين فئة العاملين يتشاركون في مباشرة عمل داخل مؤسسة إنتاج واحدة أو في قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد أو خدمات ويشكلون طبقة مهنية متميزة بإيزاء طبقة الممولين أو المالكين ، فيتولى نفر من هؤلاء العاملين المبادرة بتجميع رفاقهم داخل تنظيم إرادي، والاشتراك الاختياري في هذا التنظيم والسعي المشترك لإنشاء جبهة تضامن بينهم بقصد تحقيق أهداف مشتركة والذود عن الحقوق المشروعة. ()

تعريف الحركات العمالية: حركة عمالية هو مصطلح عام يعني تنظيم العمال، من أجل شن الحملات التي تدعو أصحاب العمل والحكومات السياسية إلى تحسين أوضاعهم ومصالحهم وخصوصا المطالبة بتنفيذ أو تشريع أو تعديل قوانين تحكم علاقات العمل. ()

يستخدم بطريقة وصفية ليشمل جميع التنظيمات التي تمثل العمال الذين يبيعون جهدهم في سوق العمل، ويمكن تقسيم الحركة العمالية - لأغراض الدراسة والتحليل - إلى جناح صناعي، وجناح سياسي. ويتكون الجناح الصناعي من **النقابات العمالية** وغيرها من المنظمات الطوعية التي تسعى الى

تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية المحدودة: كرفع مستوى الأجور، أو زيادة **الديموقراطية الصناعية،** أو المطالبة بالتعليم الصناعي.

أما الجناح السياسي فيشمل حزبا أو أكثر من **الأحزاب السياسية** التي تحاول التأثير على قوة **الدولة** أو التحكم فيها لصالح العمال. ونلاحظ من الناحية التاريخية أن الحركات العمالية كانت مفتتة أشد التفتيت. وقد أثار ذلك مناقشات نظرية طويلة حاولت تحديد أسباب هذا التفتت، وهي مناقشات ترجع إلى التأثير العميق لكل من **الماركسية والاشتراكية** داخل التنظيمات العمالية. ونلاحظ من الناحية التاريخية أن الحركات العمالية كانت مفتتة أشد التفتيت.

وقد أثار ذلك مناقشات نظرية طويلة حاولت تحديد أسباب هذا التفتت، وهي مناقشات ترجع إلى التأثير العميق لكل من الماركسية والاشتراكية داخل التنظيمات العمالية.

وقد اتجهت تلك الأيديولوجيات إلى النظر إلى الحركات العمالية ككيان كلى واحد، باعتبارها تجسد الطبقة العاملة المنظمة أو البروليتاريا، الأمر الذي يعنى أن هناك وراء ذلك التعدد قوة دفع كامنة تدفع العناصر المختلفة نحو التوحد. ولكن حتى لو اتفقنا على أن الأمر كذلك، فسرعان ما يثور الخلاف حول الاستراتيجية الثورية التي يتعين تبنيها. فهناك من ناحية التوقعات النقابية بأن الطبقة العاملة سوف تستولى على السلطة السياسية عن طريق العمل (السياسي) الصناعي المنظم وحده. وهناك في مقابل ذلك النظرة اللينينية التي ترى أن العمل النقابي يجب أن يفسح الطريق للنضال السياسي. أما دارسو الحركة العمالية الذين تبنوا وجهة نظر محافظة فقد تأثروا بوجهة نظر بيرلمان **كليج** PERELMAN -SELIG (1888 -1959)**رائد دراسات العلاقات العمالية** في الولايات المتحدة. وكان بيرلمان قد تأثر تأثراً قوياً بنموذج الطبقة العاملة ا لأمريكية، الأمر الذي دفعه إلى القول بأن الحركات العمالية تجسد ما أسماه شيوعية الصدفة، التي تعبر عن قدر محدود من الولاءات المهنية والاجتماعية، ولا تجسد شيوعية المثقفين التي تسعى إلى توحيد الطبقة العاملة برمتها. ومن المؤكد أن السنوات الأخيرة قد شهدتتوجيه مزيد من الاهتمام بالأبعاد التاريخية والثقافية والمؤسسية للحركات العمالية فى شتى المجتمعات الصناعية ()

فالحركة العمالية في الأنظمة الاشتراكية تضم أفراد الطبقة الشغيلة من عمال وأجراء وموظفين في شكل اتحادات تهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لصالح العمال، فالتغيير المنتظر يفضي إلى جعل الملكية الفردية لوسائل الانتاج، ملكية جماعية، سعيا إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة، في إطار دولة تضمن التمتع بالحرية والديمقراطية، كامتداد للتمتع بكافة الحقوق التي تسمح بها القوانين وتشرف عليها الدولة، بأجهزتها

المختلفة لتطبيقها، والتي يشترط فيها أن تكون متلائمة مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فهي بمثابة جبهة تضامن عمالي يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة. ()

أما الحركة النقابية فهي مجمل منتوج التنظيمات النقابية القائمة في الواقع، بهدف العمل المستمر من اجل تحسين الأوضاع المادية، والمعنوية للعمال، وباقي الأجراء، ومن أجل حماية المكتسبات، وبواسطة عمل التنظيم، أو التنظيمات النقابية، الذي لا يتوقف أبدا، تبعا لحركة الواقع الاقتصادي، والا جتماعي، والثقافي، والمدني، والسياسي، الذي لا يتوقف أبدا، وانطلاقا من دورة الحياة التي لا تتوقف، وبسبب الاستغلال المادي، والمعنوي الممارس على الجماهير الشعبية على مدار الساعة، والذي لا يزداد إلا عمقا، بسبب شراهة التحالف البرجوازي/ الإقطاعي، المكون لنخبة الطبقة الحاكمة في كل بلد من البلدان العالم والعربية خاصة .

أن التنظيمات النقابية، القائمة في الواقع، هي تنظيمات معنية بالقيام بإنتاج حركة نقابية، تستهدف إيصال الوعي النقابي إلى مجموع العمال، وباقي الأجراء، في مجموع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، ومن أجل انخراطها في النضال النقابي الهادف الى تحسين الأوضاع المادية، والمعنوية، من خلال جعلهم.

أولا: يدركون بشاعة الاستغلال الممارس عليهم، وعلى جميع المستويات: المحلية، والإقليمية، والجهوية، والوطنية: اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وسياسيا.

ثانيا: يتأكدون من أهمية التنظيم النقابي، والانخراط فيه، والعمل على تفعيله، حتى يقوم بدوره كاملا لصالح العمال، وباقي الأجراء، وسائر الكادحين، الذين يعانون جميعا، وعلى مستوى كل البلاد العربية، من همجية الاستغلال الرأسمالي التبعي، لصالح الرأسمال المحلي، والعالمي في نفس الوقت. و الحركة النقابية، باعتبارها منتوجا للتنظيمات النقابية، تختلف باختلاف النقابات عن بعضها البعض. ()

الحركات لعمالية: مصطلح يستخدم بطريقة وصفية ليشمل جميع التنظيمات التي تمثل العمال الذين يبيعون جهدهم في سوق العمل. ويمكن تقسيم الحركة العمالية - لأغراض الدراسة والتحليل - إلى جناح صناعي، وجناح سياسي. ويتكون الجناح الصناعي من النقابات العمالية وغيرها من المنظمات الطوعية التي تسعى الى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية المحدودة: كرفع مستوى الأجور، أو زيادة الديموقراطية الصناعية، أو المطالبة بالتعليم الصناعي. أما الجناح السياسي فيشمل حزبا أو آآثر من الأحزاب السياسية التي تحاول التأثير على قوة الدولة أو التحكم فيها لصالح العمال. ونلاحظ من الناحية التاريخية أن الحركات العمالية كانت مفتتة أشد التفتيت.

وقد أثار ذلك مناقشات نظرية طويلة حاولت تحديد أسباب هذا التفتت، وهي مناقشات ترجع إلى التأثير العميق لكل من الماركسية والاشتراكية داخل التنظيمات العمالية.

كما يستخدم مصطلح الحركات العمالية بطريقة وصفية ليشمل جميع التنظيمات التي تمثل العمال الذين يبيعون جهدهم في سوق العمل. ويمكن تقسيم الحركة العمالية - لأغراض الدراسة والتحليل - إلى جناح صناعي، وجناح سياسي. ويتكون الجناح الصناعي من النقابات العمالية وغيرها من المنظمات الطوعية التي تسعى الى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية المحدودة: كرفع مستوى الأجور، أو زيادة الديموقراطية الصناعية، أو المطالبة بالتعليم الصناعي. أما الجناح السياسي فيشمل حزبا أو أكثر من الأحزاب السياسية التي تحاول التأثير على قوة الدولة أو التحكم فيها لصالح العمال.

ونلاحظ من الناحية التاريخية أن الحركات العمالية كانت مفتتة أشد التفتيت؛ وقد أثار ذلك مناقشات نظرية طويلة حاولت تحديد أسباب هذا التفتت، وهي مناقشات ترجع إلى التأثير العميق لكل من الماركسية والا شتراكية داخل التنظيمات العمالية.

وقد اتجهت تلك الأيديولوجيات إلى النظر إلى الحركات العمالية ككيان كلى واحد، باعتبارها تجسد الطبقة العاملة المنظمة أو البروليتاريا، الأمر الذي يعنى أن هناك وراء ذلك التعدد قوة دفع كامنة تدفع العناصر المختلفة نحو التوحد. ولكن حتى لو اتفقنا على أن الأمر كذلك، فسرعان ما يثور الخلاف حول الاستراتيجية الثورية التي يتعين تبنيها. فهناك من ناحية التوقعات النقابية بأن الطبقة العاملة سوف تستولى على السلطة السياسية عن طريق العمل (السياسي) الصناعي المنظم وحده. وهناك في مقابل ذلك النظرة اللينينية التي ترى أن العمل النقابي يجب أن يفسح الطريق للنضال السياسي. أما دارسو الحركة العمالية الذين تبنوا وجهة نظر محافظة فقد تأثروا بوجهة نظر سليج بيرلمان، رائد دراسات العلاقات العمالية في الولايات المتحدة. وقد تأثر تأثراً قوياً بنموذج الطبقة العاملة الأمريكية، الأمر الذي دفعه إلى القول بأن الحركات العمالية تجسد ما أسماه شيوعية الصدفة، التي تعبر عن قدر محدود من الولاءات المهنية والاجتماعية، ولا تجسد شيوعية المثقفين التي تسعى إلى توحيد الطبقة العاملة برمتها. ومن المؤكد أن السنوات الأخيرة قد شهدت توجيه مزيد من الاهتمام بالأبعاد التاريخية والثقافية والمؤسسية للحركات العمالية فى شتى المجتمعات الصناعية. ()

مفهوم البروليتاريا: انتشر مصطلح البروليتاريا من خلال استعماله في النظرية الماركسية، ويدل معناه على ذلك الجزء من سكان الحضر الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل، وهم مجبرون على بيعها من أجل البقاء على قيد الحياة وكذلك شراء السلع التي يحتاجون إليها، ودقة المصطلح تشير إلى

الطبقة العاملة التي تتكون من العاملين المشتغلين بأي شكل من أشكال العمل اليدوي. لا تشكل إلا جزءًا من البروليتاريا باعتبارها قلة فقط من أفراد الطبقة المتوسطة وقد لا يوجد واحد منهم لديه قدر من الملكية الانتاجية أو رأس المال الذي يكفي لتوفير دخل يغنيهم عن الحاجة إلى العمل من أجل أن يبقى حيًا. أما شبه البروليتاريا فهي قوة العمل الأجيرة التي لا تعتمد كآلية وبصفة مطلقة على الأجر كأساس اقتصادي للمعيشة. وهذا يحدث حيث يتوافر للعمال الأجراء الاحتفاظ ببعض الأرض التي يعملون فيها بأنفسهم، أو من خلا ل أعضاء من أسرهم، ويضم هذا المصطلح أيضا العمال الموسميين الذين يقضون جزءا من نشاطهم على مدار العام في قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها، ويعملون في بقية العام بأجر في جمع المحصول عند الغير().

تعريف النقابة : من الناحية التاريخية والدخول في التعريفات علينا البحث في اعماق التاريخ لمعرفة مشتقات ومرادفات كلمة النقابة التي يعرفها ابن منظور بأن ((كلمة النقابة قد اشتقت من النقيب ويعرف النقيب انه سيد وعريف القوم وجمعها نقباء ويقول ان النقيب هو شاهد القوم وضمينهم)) ، وعندما نعود بها للأوزان والصرف نقف عند الافعال التالية نقب ينقب نقابة كما انزل الله في القرآن الكريم ((بسم الله الرحمن الرحيم - ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ...)) () كما يعرفها عبادة بن الصامت ان ((النقابة اشتقت من النقيب وجمعها نقباء والنقيب هو من ينقب عن احوال قومه بمعنى يفتش في شؤونهم ويستدل اخبارهم)) ويقول آخرون ان النقابة اشتقت في اللغة من النقيب وهي مرادفه لكلمة الامين او الكفيل ومنهم ابو اسحاق.()

كذلك ، يقول ابن منظور في لسان العرب الجزء الاول ((قيل للنقيب نقيبا لأنه يعرف دخيلة قومه ويستدل على مناقبهم)) ومع تطور الدولة الاسلا مية اخذت النقابة أبعادا أخرى ودخلت ضمن التصنيف الحرفي وجرى تعريفها من قبل عدد من الباحثين انها تنظيمات حرفية تقوم بتعليم وحفظ اسرار المهنة، وتجمع بين العلاقات المهنية مع الحفاظ على مستويات عادلة لأسعار المنتوجات الحرفية، وتنظيم الجوانب الاجتماعية لأصحاب الحرفة والمهنة من خلال عقد تأسيسي يحدده العرف ويؤدون القسم على حمله واحترام هذا الدستور وتقاليد وقيم والمهنة، ويقول البعض الآخر ان النقابات الحرفية هي عبارة عن مجموعة من الناس الذين يعملون في حرفة معنية مثل نقابة البنائيين ونقابة الحداديين والسباكين والسقائين وغيرها ، وعادة ما تكون شبيهة بجمعيات اصحاب المهن، وهي عبارة عن فئة من الصناع اتحدوا في نقابة من اجل حماية مصالحهم وفي العادة يقوم عليهم رئيس، وينتمون الى صنعة او مهنة أو حرفة واحدة، وتربطهم عقود تقوم على الاعراف والتقاليد. ()

النقابة تنظيم اختباري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن

شروط عملهم وتحسين أحوالهم ومعيشتهم، وتندرج النقابة تحت تنظيمين اساسين:

1-النقابة الصناعية Industrial Union وتضم جميع المشتغلين بصناعة معينة بصرف النظر عن العمل أو المهنة أو الحرفة.

2- النقابة الحرفية Craf Union وهي نقابة تتكون من أبناء الحرفة الواحدة بصرف النظر عن الصناعة التي يشتغلون داخلها. ()

ومن الناحية السوسيولوجية فقد عرفت النقابة العديد من التعاريف:

.1 تعريف "ج. كول": " بأنها) أي النقابة (تتكون من العمال الذين تضمهم مهنة أو أكثر أنشأت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بحياتهم اليومية". () لقد ركز التعريف على الجوانب البنائية الوظيفية للنقابة باعتبارها تنظيما رسميا له وظيفة يقوم بها وهي الدفاع عن مصالح الأعضاء.

.2- كما عرفها "أحمد زكي بدوي" بقوله: "أنها تنظيم اختياري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم" وضع هذا التعريف حرية الأف ا رد في الانتماء الى النقابة ووضع بناء ووظيفة النقابة المتمثلة في رعاية مصالح أعضائها والدفاع عن شروط العمل وتحسين المعيشة لهم. وقد ظهرت النقابات على اثر الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية وتجمع العمال في المصانع الكبيرة؛ فكونوا النقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة.

وضع هذا التعريف حرية الأفراد في الانتماء الى النقابة ووضع بناء ووظيفة النقابة المتمثلة في رعاية مصالح أعضائها والدفاع عن شروط العمل وتحسين المعيشة لهم. ( )

.3- أما آلان تورين «ALAIN TOURAIN» يقول: "أن النقابة منظمة للدفاع الهجوم (ATTAQUE) الاقتصادي تناضل من أجل أجر أحسن ومن أجل التوظيف وضد أوتوقراطية أصحاب العمل"() يركز هذا التعريف على الدفاع عن مصالح العمال في حالة تغول أرباب العمل والهجوم في حالة إذا النقابة في وضعية القوة لانتزاع أكبر قدر من المكتسبات للعمال؛ لذلك أضحت تقاوم التغيير بجرأة لم تشهده السنوات الماضية ويمكن حصر أسبـابه في ما يـلي:

1)- إن الأرقام المقدمة من قبل المنظمة الدولية للعمل تشير إلى خطـورة ظـاهرة زحف لا متناهي للشركات المتعددة الجنسيات (عددها 40000 شركة منها 200000فرع وتسـيطر على 75٪من التجارة الدولية) وأثارها على المؤسسات الاقتصادية للدول النامية.

2)- أن نسبة التسريح الجماعي وحل المؤسسات في تزايد مما يساهم في انـفجار اجتماعي مستقبلي.

3)- إن ظاهرة العولمة الاقتصادية تفرض على المنظمة النقابية حصانة

ومقاومة متجددة، لم يعد يتلاءم والمرحلة الراهنة.

4)- في الكثير من الت-حولات والقرارات الاستراتيجية التي يتخذها ال-نظام الس-ياسي لم تكن المنظمات النقابية طرفا قياديا في عملية التحول.

5)- لم تعد ظ-اهرة الإض-رابات فعالة في عملية الت-فاوض لكون الاتجاه الاقتص-ادي ن-حو الخوصصة اضعف قدرة العمال وهذا ما يجعلنا نشير إلى أن دور نقابات العمال شكل تراجعا بنسب متفرقة. ()

إن معرفة مدى خطورة ظاهرة الانتشار السريع للمناطق الص-ناعية و التطور الذي تشهده

التكنولوجيا الذي لم يواكب هذا التطور في بناء استراتيجية واضحة من قبل المنظمات النقاب-ية للحد من انعكاسات هذا التطور على الشريحة العمالية والاقتصاد الوطني. وبناء على هذه الأسباب كان من الضروري معرفة ما يلي:

1)- إبراز إشكالية عمل المنظمة النقابية في ظل التحولات التي يعيشها العالم خاصة في العشريتين الماضيتين، مع التأكيد على أن للبيئة دور مهم في عملية تغيير استراتيجية المنظمات النقابية لمواجهة مخاطر العولمة.

2)-إن البيئات في العالم تتمايز وتختلف وأن السياسات الحكومية الإصلا حية غير متشابهة وهذا بدوره يدفع بالمنظمات النقابية الي انتهاج سياسات متفاوتة من حيث الاندماج او الاستقلالية في العمل النقابي؛ إذ أصبحت المنظمة النقابية تنشط في بيئة تتميز بصراع متعدد الاتجاهات ويتوقف على قوة العمل النقابي من مدى التطور الذي وصل اليه المجتمع المدني. ومع هذا التغير في بنية المجتمع المدني أمام حركات اجتماعية جديدة تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية سواء من حيث الأهداف أو الأدوار .

فالحركات التقليدية كانت جزءا من الصراع الطبقي في المجتمع هدفها حماية مصالح فئات اجتماعية واسعة ورغم إنها لم تكن تمارس نشاطا حزبيا مباشرا لكن يلاحظ أن نفوذ هذه الحركات و تأثيرها يضعف باستمرار نتيجة لنجاح السلطة في استيعابها واحتواءها للحركات العمالية.

3)-إبراز خطورة الخوصصة المقيدة والمخططة واست-حالة المرور إلى اق-تصاد السوق دون توفير الشروط الضرورية والملائمة للشريك الاج-تماعي في المشاركة في اتخ-اذ ال-قرارات الحاسمة.

4)- إبراز البعد الدولي وانعكاس التحولات الخ-ارجية على ال-عمل النق-ابي.

5)- البحث عن سبل وأدوات تدعم قوة المنظمات النقابية حتى نضمن لها التكييف والاستمرارية. ()

إن ما يمكن استنتاجه من هذه التعاريف هو اختلافها حول مفهوم النقابة فهي تعكس اختلاف الظروف وواقع الطبقة العاملة ووضع النقابات واختلاف

دورها وأهدافها والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية والبيئية، فهي تتأثر بخصوصية المجتمع الذي تنتمي اليه ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وفي كل المجالات. مثلا نجد النقابة في الجزائر قد تأثرت بخصوصية المجتمع الجزائري إذ تحولت وظيفتها تبعا لتحول النظام الا قتصادي والسياسي للمجتمع.

تعريف النقابات العمالية: "النقابات هي جماعات ذات تنظيم مستمر تتألف من عدد معين من العمال تجمعهم وحدة مهنية أو ارتباط المهن، وتقوم لغرض الحصول على ربح مادي وتنشأ بإيداع وثائق تأسيسها لدى مكتب العمل" () .

كما يعرف البعض الآخر النقابة بأنها تلك المنظمة التي تعد الأساس الذي يرتكز عليه صرح علاقات العمل الجماعية، والتي تتكون من جماعة من العمال لتمارس نشاطا مهنيا بقصد الدفاع عن مصالحهم() ؛يعتبر مصطلح النقابات العمالية من المصطلحات التي تعددت حوله التعاريف باعتباره كنتاج لتطور الحركات العمالية في مختلف الأزمنة وبتأثيرات عوامل اقتصادية سياسية اجتماعية فنجد النقابة العمالية أو الحزبية بأنها عبارة عن تنظيم القوى العاملة ، يعرفها سيدني ويبز" بأنها منظمة دائمة من العمال الأجراء، تهدف إلى تحسين ظروف العمل من الأخطار خارج العمل وداخله، ومن الملاحظ أن قضية مصالح العمال وحقوقهم كالأجور و تحسين ظروف العمل وشروطها ، من أهم الدوافع لتأسيس مثل هذه النقابات.

مفهوم سوق العمل من منظرو اقتصادي: في سوق العمل يتحول الجهد ا لإنساني أو قوة العمل إلى سلعة، تباع وتشترى وفقا لشروط يصفها القانون بأنها عقد عمل. وقد تطورت عمليات بيع وشراء العمل الحر – من الناحية الرسمية - تطورا مع ازدهار الرأسمالية، وإن كانت بعض السبل البديلة للتصنيع كالاشتراكية الواقعية مثلا) قد عرفت بعض أشكال العمل المأجور، وإن كانت لم تعرف سوق حرة للعمل، بالمعنى الدقيق لكلمة السوق. ويذهب علماء الا قتصاد إلى أن سوق العمل، شأنه شأن عوامل الإنتاج الأخرى، يمكن فهمه كحالة خاصة من حالات النظرية العامة للأسعار، حيث يتحدد السعر أي الأجور أو المرتبات تبعا لمتغيري العرض والطب، ومع ذلك فقد أوضحت الدراسة العلمية لأسواق العمل الفعلية أنه لا وجود – في الحقيقة - عادة لكثير من الشروط الأساسية التي تفترض نظرية السعر وجهود العمال بين مختلف أنواع الوظائف لا يحدث إلا ببطء شديد في غالبية الأحوال أو هو لا يحدث على الإ طلاق، وأن البناء الفوضوي للفروق في الأجور ليست له سوى علاقة واهية ب المعروض والمطلوب من قوة العمل، وأن ظواهر التمييز التفرقة، والوصم، و العنصرية، والانحياز الجنس للرجل أمور واسعة الانتشار في سوق العمل الفعلي، والحقيقة أنه يتعين استكمال التفسيرات الاقتصادية للعمليات التي يشهدها سوق العمل بالتحليلات السوسيولوجية، أو إحلالها محلها تماما في

أحيان أخرى، وهو الأمر الذى من شأنه أن يخلق ميدانا واعدا يقوم على تضافر عدد من التخصصات. ()

وترى نظرية الاقتصاد الكلاسيكية الجديدة: أن عمليات التبادل التي تتم في سوق العمل عمليات طوعية، وأن أطرافها يدخلون فيها لأن ثمار التبادل التي يجنيها كل طرف من ورائها تكون أفضل له من أي اختيارات أخرى. وسوق العمل سوق تنافسي لأن هناك عددا كبيرا من المشترين الذين ينتظرون شراء كل سلعة معروضة، والعكس بالعكس، فكل وظيفة مطلوبة يوجد في مقابلها عدد كبير من الراغبين في بيع عملهم. والملاحظ أن كلا من المعروض من قوة عمل العمال الفعليين والمحتملين، والطلب على العمل من جانب أصحاب الأعمال يتفاعل مع بعضهما البعض بحيث يصلا إلى سعر متوازن، فإذا ارتفع سعر العمل فوق مستوى التوازن لأي سبب من الأسباب، كأن يتم التوصل مثلا إلى تحديد حد أدنى للأجور على المستوى الوطني أو بفعل عملية مساومة قوية تقوم بها النقابات العمالية، فسوف نجد أرباب العمل يعمدون في هذه الحالة إلى تقليل عدد الوظائف التي يعرضونها. أما إذا حدث انخفاض في سعر العمل، فسوف نجد أرباب العمل يقومون بزيادة أعداد الوظائف التي يطلبون شغلها، هذا مع افتراض بقاء بقية المتغيرات على حالها.

وتفترض النظرية الاقتصادية لسوق العمل أن كلا من الاحتكارات وصور التمييز سوف تختفى في المدى البعيد، ومن ثم يزداد احتمال ألا تصبح قيودا دائمة على الأفراد، من ناحية أخرى ترى النماذج الاقتصادية لسوق العمل أن العمال يشكلون "طابورا" في انتظار الوظائف المتاحة، حيث يعمد أرباب العمل إلى اختيار الأصلح منهم أولا ً:

فيبدأون باختيار الأفراد ذوي المؤهلات الأعلى، والأفراد الأكثر خبرة، والأ وسع مهارات مفضلين إياهم على الأقل حظا من كل ذلك وثانياً.

يترتب عليه أن العاطلين سوف يتشكلون دائما من الأفراد الأقل مؤهلات أو عديمي المؤهلات، وذوي المهارات الأقل، وخبرات العمل الأقل، وأن الأفراد الذين يعانون من المشكلات الاجتماعية أو النفسية أو غيرها سوف يكون أمر تشغيلهم أكثر صعوبة.

كما يقر ذلك النموذج بوجود بعض أشكال التمييز الرشيد ().

وتفترض كثير من النماذج الاقتصادية أ ن الأفراد لديهم قدر وفير وكامل من المعلومات التي تسمح لهم باتخاذ قرارات رشيدة في حدود قيود معينة، وأنهم يكيفون الأسعار التي يعرضونها أو يطلبونها وفقا لذلك. ولكن البحوث الإ مبيريقية (الميدانية) استطاعت أن تقنع بعض علماء الاقتصاد أن يؤمنوا بأن جمع المعلومات وتحليلها عملية مكلفة من حيث الوقت والمال، بحيث تظهر مواضع قصور وخلل في سوق العمل بسبب نقص أو عدم كفاية المعلومات، وأصبحوا يتقبلون نماذج الاختيار الرشيد بوصفها نماذج أآثر واقعية من نماذج

السلوك الساعي إلى تعظيم العائد.

ومن الأمور الأساسية في الدراسات السوسيولوجية لأسواق العمل التسليم بأنه على الرغم من أن قوة العمل تباع وتشترى من الناحية الإسمية، إ لا أنها تفتقر إلى الكثير من سمات السلع الأخرى في المجتمع الرأسمالي. وتساعد تلك الفروق - بين قوة العمل وسائر السلع - على تقديم المزيد من تفسير لماذا يمثل سوق العمل صورة مشوشة في ناظري أصحاب نظرية السعر. وهنا يتعين أن نأخذ أربعة متغيرات في الاعتبار:

المتغير الأول: أنه بالنسبة للعمل، كما هو الحال بالنسبة لأى خدمة أخرى، هناك مجال للغموض حول العوامل التي تشكل تحديدا الكمية المناسبة من العمل ،أو الجهد الذى يبذل وفاء بالعقد المبرم بين الطرفين، وهناك أيضا غموض شائع بشأن ما يشكل كمية العمل اليومي المعقولة مقابل الأجر اليومي المعقول، (خاصة إذاكانت تحدث تغيرات متكررة في مهام العمل.؛ولأن مثل هذه المساومة على الجهد (انظر مقايضة الجهد تتم حتى في ظل أكثر ظروف العمل روتينية وانتظاما، فسوف نتبين أن القيم، والعرف، والممارسات الواقعية ، والقواعد الإدارية، والقوة النسبية لكل من رب العمال والعمال تمثل عوامل لها نفس درجة أهمية آليات السعر في تحديد نتائج سوق العمل.

• المتغير الثاني: أن عدم المساواة في الأجور وفى ظروف العمل يعكس مستوى تنظيم القوى العاملة، كما يعكس حالة المنافسة في سوق العمل. ومع أن عقد بيع قوة العمل يعنى في النظرية القانونية تساوى طرفي العقد في إبرامه، إلا أن ذلك لا يتسق مع حقيقة عدم التساوي في القوة التي نلاحظها عادة بين أي عامل يتفاوض بمفرده من ناحية وصاحب العمل من ناحية أخرى. وبسبب تلك الحقيقة حرص العمال في كثير من الظروف و في عديد من الأمم أن يتجهوا منذ بدايات التصنيع إلى مواجهة هذا الوضع بتأسيس النقابات العمالية. وبذلك أصبح وجود المساومة الجماعية يعمل على التقليل من قيمة الأفكار المعيارية التي يقوم عليها السوق، فقد أحلت المساومة الجماعية نظام تحديد الأجور عن طريق القواعد محل عملية تحديد الأجور عن طريق آليات السعر. كما عملت المساومة الجماعية على إدخال القانون و السياسة في تنظيم شئون السوق، ويبدو أن تقبل عقود العمل الجماعية واتفاقيات تحديد الأجور قد تحولت إلى قضية عدم استقرار سياسي محتمل في شتى أنحاء العالم الصناعي، وكذلك قانونية النقابات والاتحادات التي تمثل العمال تمثيلا جماعيا، هذا إذا أغضينا الطرف عن الجزاءات والخدع وأساليب التحايل التي يستخدمها كلا الطرفين أثناء اشتغال الصراع الصناعي ، ولذلك حاولت أغلب المجتمعات أن تحيط سوق العمل بعديد من الضوابط و التنظيمات القانونية والإدارية السياسية.

المتغير الثالث: كثيرا ما يسعى أرباب العمل والنقابات العمالية إلى إنشاء

وتنظيم ما يمكن أن نسميه أسواق عمل داخلية، وهى عبارة عن شبكات ونظم متدرجة من الوظائف التي يحدد الدخول إليها بمقتضى قواعد التحاق محددة ونظم ترقى داخلية مرسومة. فعن طريق فرض ضوابط على الالتحاق ببعض الوظائف تستطيع النقابات العمالية - مثلا - أن تقيد عملية التدريب على حرفة معينة، ومن ثم يمكنها فرض أجور وظروف عمل متميزة للمشتغلين؛ بتلك الحرفة كذلك يستطيع أرباب العمل أن يجزئوا طلباتهم من القوة العاملة بتنويع ما يقدمونه من مزايا ونظم ترقية لكل فئة من الوظائف، وذلك من أجل الحفاظ على العمال المتخصصين في مهن بعينها وإثابتهم على ذلك، على حين يقتصرون على تقديم مزايا أقل من المعتادة للعاملين بمهن أخرى، أو اللجوء إلى أسلوب التشغيل المرن، وعلاوة على هذا يذهب بعض الدارسين إلى أن أسواق العمل الداخلية تقوم في جانب منها على التحيز والتعصب الشامل الذى يدفع أصحاب العمل إلى تقسيم القوة العاملة لديهم والسيطرة عليها . كما نلاحظ أن الانتماء الأسرى والانتماء إلى أحياء بعينها قد يعمل هو الآخر - في كثير من الظروف - على حظر الالتحاق ببعض الوظائف على أفراد من خارج مكان العمل الفعلي؛ الأمر الذى يؤدى في الحقيقة إلى تدعيم وتأكيد سوق العمل الداخلي القائم على تلك الأسس.

المتغير الرابع: أنه ما زالت هناك كثير من الصناعات والمواقف التي يتسم العاملون فيها بالعجز النسي وعدم التنظيم، بحيث تكون الأجور وظروف العمل أدنى بكثير مما لو استخدم العمال قوتهم الجماعية.

وقد أوضحت البحوث في هذا الصدد أن التنظيمات النقابية يصعب إيجادها بين عمال المصانع القليلة العدد، وفى قطاع التجزئة والخدمات الشخصية، وفى الأعمال التي تتم لبعض الوقت والتي تتم من الباطن، وكذلك بين النساء، والأقليات العرقية، والشباب، فالعزلة والعجز تفسران لما توصلت إليه البحوث من نتائج معروفة تؤكد انخفاض الأجور بشكل عام وعدم ضمان الوظيفة بين العمال المنتمين إلى القطاعات التي سبق ذكرها. ().

ما يستنتج مما احتوته المتغيرات الاربعة أنه من بين الأمور الأساسية في الدراسات السوسيولوجية التأكيد على أن أسواق العمل والتسليم بأنه على الرغم من أن قوة العمل تباع وتشترى من الناحية الإسمية، إلا أنها تفتقر إلى الكثير من سمات السلع الأخرى في المجتمع الرأسمالي وكذا مجال الغموض حول العوامل التي تشكل تحديدا الكمية المناسبة من العمل ،أو الجهد الذى يبذل وفاء بالعقد المبرم بين الطرفين، مع عدم المساواة في الأجور وفى ظروف العمل يعكس مستوى تنظيم القوى العاملة، عن طريق فرض ضوابط على الالتحاق ببعض الوظائف تستطيع النقابات العمالية - مثلا - أن تقيد عملية التدريب على حرفة معينة، ومن ثم يمكنها فرض أجور وظروف عمل متميزة للمشتغلين؛ بتلك الحرفة كذلك يستطيع أرباب العمل أن يجزئوا طلباتهم من

القوة العاملة بتنويع ما يقدمونه من مزايا ونظم ترقية لكل فئة من الوظائف، وذلك من أجل الحفاظ على العمال المتخصصين في مهن بعينها وإثابتهم على ذلك، وفى قطاع التجزئة والخدمات الشخصية، وفى الأعمال التي تتم لبعض الوقت والتي تتم من الباطن، وكذلك بين النساء، والأقليات العرقية، والشباب ، الخ..